جامعة المنصورة

كليـة الآداب

—

تهريب المشتقات النفطية عبر الحدود الليبية

إعـــداد

غنية الهادي سالم خليفة

باحثة لدرجة الدكتوراه بقسم الجغرافيا

كلية الآداب – جامعة المنصورة

إشـــراف

أ.د / منير بسيوني الهيتي

أستاذ الجغرافيا البشرية

كلية الآداب – جامعة المنصورة

أ.م.د / طلبة طلبة برهام

أستاذ الجغرافيا الطبيعية المساعد

كلية الآداب – جامعة المنصورة

أ.د / الصادق على البوسيفي

أستاذ الجغرافيا البشرية

كلية الآداب – جامعة الزاوية

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الثامن و الستون – يناير ٢٠٢١

تهريب المشتقات النفطية عبر الحدود الليبية

غنية الهادي سالم خليفة

باحثة لدرجة الدكتوراه بقسم الجغرافيا

كلية الآداب – جامعة المنصورة

ملخص البحث

لم تقتصر عمليات التهريب عبر الحدود الليبية على تهريب السلاح والمهاجرين غير النظاميين، بل اتسعت رقعتها خلال السنوات الخمس الأخيرة لتشمل تهريب الوقود الذي يعتبر من أهم السلع المدعومة، ليصبح تهريبه بذلك تجارة سائدة ومنظمة في وضح النهار وسوقا سوداء تسافر من خلالها يوميا الملايين من العملة الليبية دون رقيب أو حسيب، وبحماية من المجموعات المسلحة.

لقد عانت ليبيا منذ زمن قريب بسب الظروف السياسية والأمنية الراهنة بعدم قدرة الدولة على إدارة الحدود السياسية الجغرافية واتساع مساحة البلاد والطبيعة الصحراوية وعدم التوزيع المناسب للسكان من قصور واضح في السيطرة على دخول وخروج الموارد الاقتصادية مما أثر بشكل مباشر على وضع الاقتصاد وحياة السكان اليومية.

الكلمات المفتاحية للبحث: *ظاهرة التهريب – المشتقات النفطية – الوقود – الحدود – الدولة الليبية.*

عناصر البحث الرئيسية:

١- المقدمة

٢- مشكلة الدراسة

٣- أسباب اختيار موضوع البحث.

٤- الدراسات السابقة

٥- الهدف من إجراء البحث

٦- منطقة الدراسة

٧- منهجية البحث

٨- متن البحث

٩- نتائج و توصيات البحث

١٠- المراجع

أولاً المقدمة:

وفي ظل غياب سلطة الدولة ووسط فراغ أمني كبير تعيشه المناطق الحدودية، ازدادت وتيرة تهريب الوقود عبر السواحل الغربية والحدود الجنوبية والغربية مما أثقل كاهل الاقتصاد الوطني وضاعف أزمة نقص الوقود في أغلب المدن الحدودية والساحلية. واتجهت السلطات الليبية إلى التضييق على تهريب الوقود بعد ارتفاع الظاهرة بشكل لافت خلال السنوات الماضي.

يتم التهريب عبر المنافذ الحدودية باستخدام مختلف الحيل والطرق مما يشكل العديد من التحديات أمام الجهات والأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ وخاصة البرية كما ينشط التهريب إلى الدول لأهداف عديدة قد تكون اقتصادية وخاصة للأفراد الذين يسعون للربح المادي غير المشروع وكذلك الجماعات والمنظمات المتخصصة في عمليات التهريب، أما من ناحية الدعم فيمكن

تقديمه من خلال جماعات الجريمة المنظمة أو بعض الدول خاصة وإذا كان ذلك يخدم أهداف سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.[١١]

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هي أسباب انتشار ظاهرة تهريب المشتقات النفطية؟
٢- ماذا عن مسالك التهريب بين الدولة الليبية والدول المجاورة؟
٣- ما هي النتائج المترتبة على ظاهرة تهريب المشتقات النفطية؟

ثالثاً أسباب اختيار موضوع البحث:

١- تعرض حدود الدولة الليبية للاختراق في الآونة الأخيرة بعد الأحداث السياسة الأخيرة بعد ثورة فبراير ٢٠١١.
٢- القاء الضوء على موارد الدولة الليبية من المشتقات النفطية المهربة عبر الحدود.
٣- ندرة الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة تهريب المشتقات النفطية عبر الحدود الليبية.

رابعاً الدراسات السابقة :

تندر الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تهريب الوقود عبر الحدود الليبية، حيث توافرت الدراسات التي تتناول التهريب بشكل عام عبر الحدود الليبية وكانت ندرة هذه الدراسات من ضمن أسباب اختيار موضوع البحث ومن ضمن هذه الدراسات:

١- **دراسة ناصر سعد القاسم** عن ظاهرة تهريب القوى العاملة في الجزائر ٢٠٠٧ وكيف كانت نتائجها عن الاقتصاد الجزائري والتأثير الأمني لها.

٢- **دراسة أسامة سلطان** عن جودة السيطرة عن الحدود الليبية ضد ظاهرة التهريب وكانت ضمن فاعليات المؤتمر السنوي لوزارة الداخلية الليبية ٢٠١٢ طرابلس.

٣- **دراسة مفتاح سالم عمر** عن الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الليبية ٢٠١٢ ودور ليبيا مع اتفاقية الاتحاد الأوروبي للحد من هذه الظاهرة.

٤- **دراسة الصادق البوسيفي** اقتصادنا في خطر من التهريب ٢٠١٤ وكانت تهدف للحد من ظاهرة التهريب أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا.

[١١] عسفر بن صالح الغامدي، الندوة العلمية (تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية) التحديات الأمنية التي تواجه الدول عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،٢٠٠٩

٥- **دراسة(المطردي (٢٠١٣)** حول الحدود الليبية البرية غير المحددة التي تناولت دراسة الحدود الليبية الجزائرية , وأسباب تأخر تحديد تلك الحدود إلى الآن والتي أرجعتها الدراسة إلى عدة عوامل مختلفة سياسية واقتصادية وبشرية. وعموم اً فإن كلتا الدراستان تناولتاً في جزئية منهما تطور نشأة الحدود الليبية التونسية البرية منها والبحرية ,إلا إن موضوع الجدار العازل الذي أقامته تونس بين البلدين لم يحض بأي دراسة بحثية إلى الآن ,ولعل مرد ذلك لحداثة الموضوع بحد ذاته حيث لم تشرع تونس في بناءها لذلك الجدار إلا في عام٢٠١٤م لذاً يعد هذا المقال الأول الذي تناول في جزئيته الهامة موضوع الجدار العازل بين البلدين.

خامساً الهدف من اجراء البحث:

١- دراسة ظاهرة تهريب المشتقات النفطية وأهم المشاكلات المتعلقة بها و بالاقتصاد الليبي والمرتبطة بسياسة إدارة الحدود.

٢- وضع رؤية مستقبلة للحد من ظاهر ة تهريب المشتقات النفطية.

سادساً منطقة الدراسة:

تقع ليبيا في شمال أفريقيا على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط يحدها من الشرق مصر ومن الجنوب الشرقي السودان ومن الجنوب تشاد ومن الجنوب الغربي النيجر ومن الغرب الجزائر ومن الشمال الغربي تونس. فلكياً تقع بين خطي طول ٩°و٢٥° شرقاً وبين دائرتي عرض ١٨,٤٥° شمالاً و٣٢,٥٧° شمالاً. و بناءاً على موقعها الجغرافي تعد ليبيا جسراً مهما يربط بين أفريقيا وأوروبا. كما أدى موقعها المميز على الساحل الجنوبي للمتوسط إلى تأثرها منذ أقدم العصور تأثيراً مباشراً بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها منطقة البحر المتوسط وتعد موانيها الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة مثل ميناء بنغازي وطرابلس وغيرها من المنافذ البرية بين بعض الأقطار الأفريقية كالنيجر وتشاد و وارتباطها بدول الجوار بشبكة من الطرق المعبدة مما يجعل الوصول إليها سهلاً وميسوراً سواءاً عن طريق البر أو البحر أو الجو.

شكل (١) الموقع الفلكي والجغرافي لدولة ليبيا

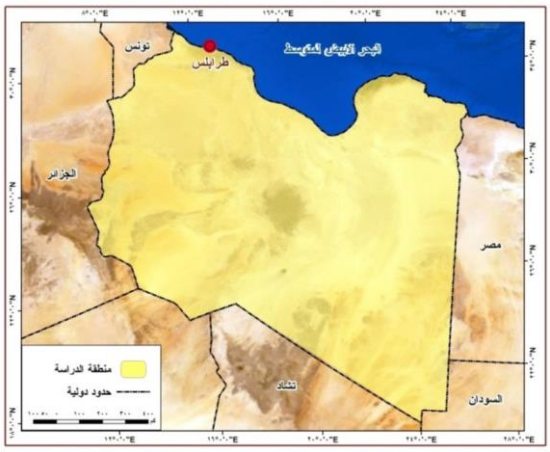

سابعاً منهجية البحث : يعد تحديد المنهج الواضح بمثابة الأسلوب العلمي الرصين في

تجميع وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة وقد تقترح الباحثة في اختيار المناهج التالية:

١- **المنهج الوثائقي:** ويعتمد هذا المنهج في دراسة الخلفيات العلمية و النظرية التي تساهم في تحقيق المادة العلمية وذلك بالرجوع الي كل ما كتب عن موضوع الدراسة.

٢- **المنهج التحليلي:** وهو المنهج الذي يساهم في تحديد بداية الموضوع ونهايته من خلال التحليل الموضوعي والواقعي لمجريات الدراسة من استنباط وتحليل واستنتاج للحقائق والتأليف بينها للخروج بنتائج واضحة.

٣- **المنهج الكمي:** وهو المنهج الذي يعتمد في تحقيق النتائج أو تحليلها على الأساس الكمي كطول الحدود وشكلها وقيمة الاقتصاد الرقمية من حيث الزيادة والنقصان.

ثامناً متن البحث ويتكون من النقاط التالية:

أ- تاريخ ظاهرة تهريب المشتقات النفطية في الدولة الليبية.

ب-أسباب انتشار ظاهرة تهريب المشتقات النفطية.

ج-مسالك تهريب الوقود بين ليبيا ودول الجوار.

د- قيمة المشتقات النفطية المهربة من ليبيا.

هـ-النتائج المترتبة على انتشار ظاهرة تهريب المشتقات النفطية.

أ- **تاريخ ظاهرة تهريب المشتقات النفطية في الدولة الليبية:**

مرت ظاهرة التهريب عبر التاريخ بين تونس وليبيا بمرحلتين:

❖ **المرحلة الأولى:** نشأة ظاهرة التهريب الحدودي في سياق المقاومة ضد المستعمر، حيث بدأت شبكات سرية للتهريب عام ١٩١٥م والتي يعود أصلها إلى القبائل المقاومة للاحتلال وكان ذلك خاصة بعد عام ١٩١٠م (عام رسم الحدود الليبية والتونسية)

❖ **المرحلة الثانية:** التهريب الحدودي في سياق العولمة المتخفية وكان ذلك بعد الاستقلال حيث بدأت مؤشرات التهريب في الزيادة منذ الثمانينيات وزادت في التسعينيات ابان فتح الحدود التونسية الليبية.

ب-**أسباب انتشار ظاهرة تهريب المشتقات النفطية:**

١- الأحداث السياسية الأخيرة
٢- الانفلات الأمني والجرائم الارهابية
٣- ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية.
٤- انتشار ظاهرة
٦- الهجرة غير الشرعية
٧- المخدرات.
٨- سكان الحدود المحليين.
٩- أسباب

غسيل الأموال اقتصادية وإدارية

٥- الاقتصاد الخفي وتداعياته

١- الأحداث السياسية الأخيرة: تعد الأحداث السياسية الأخيرة من أهم وأساسيات حدوث ظاهرة التهريب خاصة المشتقات النفطية في ليبيا ويمكن شرح الوضع السياسي في ليبيا من خلال النقاط التالية:

أ- **الانتقال من الملكية إلى الجماهيرية الليبية:**

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خضعت ليبيا لإدارة الأمم المتحدة حتى أصبحت نظامًا ملكيًا دستوريًا مستقلًا عام١٩٥١، وفي عام ١٩٦٩م، شنّ القذافي انقلابًا عسكريًا وحوّل السلطة السياسية والاقتصادية إلى طرابلس. وحكم القذافي ليبيا على مدى أكثر من أربعة عقود، روّج خلالها لسياسة القومية العربية والشعبوية الاستبدادية.

ب- **ثورة فبراير ٢٠١١م(المؤتمر الوطني العام):**

في فبراير ٢٠١١م ، تمّت الإطاحة بالقذافي إثر ثورة شعبية، فأعلن المجلس الوطني الانتقالي ليبيا "محررةً" واستلم السلطة في شهر أكتوبر. وتم انتخاب برلمان جديد في نوفمبر، وهو معروف اليوم بالمؤتمر الوطني العام(GNC) وبحلول صيف ٢٠١٢ ، أصبح الكفاح من أجل السلطة مستقطبًا بين عدة ميليشيات إقليمية، وتطورت العداوات على الإيديولوجيا والسياسة والأراضي. وتفاقمت هذه التوترات لتتحول إلى نزاع عنيف عام ٢٠١٤.

٢- الانفلات الأمني والجرائم الارهابية

يعد الانفلات الأمني من اهم أسباب حدوث ظاهرة التهريب ويمكن دراسة هذا السبب بشكل أوضح من خلال النقاط التالية:

أ- **تعريف الارهاب: تعريف الأمم المتّحدة لمفهوم الإرهاب:**

تم اعتماد تعريف الأمم المتحدة المعتمد بتاريخ ٠٩ / ١٢ / ١٩٩٤ والمعنون: "اجراءات تستهدف القضاء على الإرهاب العالمي". وقد صدرت هذه التّوصية عن الاجتماع العام للأمم المتحدة. وقد تضمّنت هذه الوثيقة بُندا يُعرّف الإرهاب كالتّالي:

"هو مجمل الأفعال المتصوّرة قصد التسبّب في إرهاب السكّان تأتيها مجموعة أفراد على وجه الخصوص لغايات سياسية غير مبرّرة على الإطلاق في أيّ ظرف كان بغضّ النّظر عن المبرّرات إن كانت سياسيّة أو فلسفية أو أيديولوجية أو عرقيّة أو اثنيّة أو دينيّة يمكن اعتمادها واستعمالها قصد تبرير الأفعال."[٢]

ب- **وضع الدولة الليبية من الجرائم الارهابية:** زاد معدل الجرائم الارهابية بعد أحداث الثورة الليبية

[٢] منصف وناس: تأمين الحدود في فضاء ٥ + ٥، سُبل التّعاون والانعكاسات، المركز الأورو مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

فـي فبرايـر عـام ٢٠١١ وتوجـد العديـد مـن العوامـل التـي سـاعدت علـى انتشـار الجـرائم الارهابية في الدولة بعد الثورة يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تفتقر ليبيا إلى جهاز أمن وطني متماسك بعد الثورة.
- لم تنجح محاولات دمج الجماعات المسلحة ضمن جهاز أمن مركزي تحت السلطة المدنية، وذلك يُعزى بجزء منه إلى نهج الترقيع الذي ينبع من تباين سرديات منظمات الأمن التي نشأت بعد سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي حول شرعية كل منها.
- يبقى انتشار السلاح – بين الشعب إلى جانب الميليشيات المسلحة مصدر قلق أمني رئيس.
- أتاح انهيار الأمن نمو عناصر أكثر راديكاليةً وتطرفًا.

د- علاقـة الإرهـاب بظـاهرة التهريـب فـي ليبيـا: فالمجموعـات الإجراميّـة التـي تمـارس التّهريـب، هـي، عمليّـا، بحاجـة إلـى التّنسيق مـع المجموعـات الإرهابيّـة حتـى تضـمن لهـا سـلامة مواكبهـا وتحمـي قوافلهـا أثنـاء عبـور منـاطق العمليّـات الخطـرة. وللتـدليل علـى ذلـك، فلـم يعـد التّهريـب بعـد "الثـورة اللّيبيّـة" يكتفـي بتهريـب الغـذاء والسّـجائر والكحـول والمخـدرات. ولـذلك يهـتمّ المهرّبـون اليـوم بالذّخائر و المتفجّرات التـي هـي متـوفّرة فـي ليبيـا بكثافـة، الأمـر الـذي يسـعد الإرهـابيين، وبما أنّهم خبراء في المسالك، فإنّهم يسهلون عـودة المسـلّحين الجهـاديين الـذين كـانوا يقـاتلون فـي العـراق وسـوريا باتّجـاه بلـدانهم الأصلية.[٣]

شكل (٢) توزيع العمليات والجرائم الارهابية في ليبيا عام ٢٠١٩

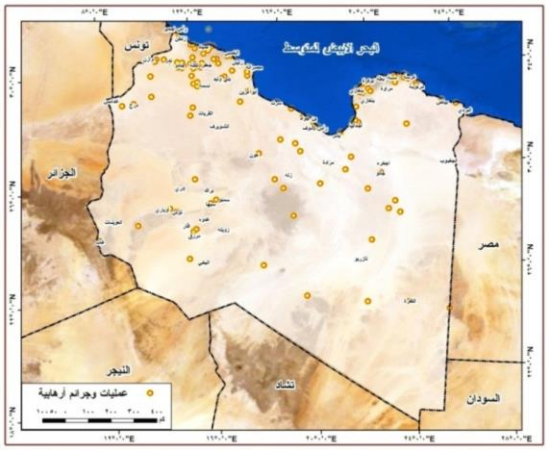

٣- ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية وزيادة الصراعات والنزاعات:

انتشرت في الفتر ة الأخيرة ظاهرة الفوضى غلى المنافذ الحدوديـة وتمثلـت فـي اسـتمرار حـالات للسلع والمحروقات والنحاس والخردة وغيرها من السلع المحظورة والهجرة غير الشرعية رغم وجود قـوانين وقـرارات تمنـع ذلـك كمـا اسـتمر غيـاب اللوائح الجمركية بالشكل السليم.[٤]

[٣] منصف وناس: تأمين الحدود في فضاء ٥ + ٥، سُبل التّعاون والانعكاسات، المركز الأورو مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ص٢٠

[٤] الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض ، عبد الله امحمد شامية،٢٠١٦ص٦

لذا يصعب الفصل بين ملف الحدود بنطاقه الضيق المرتبط بالحركة من وإلى ليبيا، والأوضاع داخل الأراضي الليبية في المناطق القريبة من الحدود، خصوصاً في الجنوب الشرقي.

شكل (٣) مناطق السيطرة و الصراعات والنزاعات في ليبيا عام ٢٠١٩

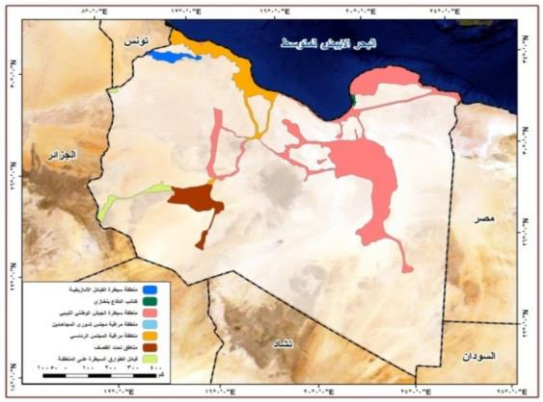

جدول (١) مناطق السيطرة والصراعات السياسية في ليبيا

النظام السياسي المسيطر على ليبيا	النسبة المئوية للنظم السياسية المسيطرة على ليبيا(%)
منطقة سيطرة القبائل الامازيغية	3.10
كتائب الدفاع بنغازي	0.40
منطقة سيطرة الجيش الوطني الليبي	66.22
منطقة مراقبة مجلس شورى المجاهدين	0.05
منطقة مراقبة المجلس الرئاسي	17.16
مناطق تحت القصف	9.72
قبائل الطوارق المسيطرة على المنطقة	3.35

المصدرمن عمل الطالبة اعتماداً إ على شكل(٣) من خلال شكل (٣) وجدول (١) يتضح اختلاف توزيعات مناطق السيطرة والصراعات والنزاعات في ليبيا بعد ثورة فبراير ٢٠١١م، يمكن استنباط التالي:

تتعدد النظم السياسية المسيطرة على ليبيا مما جعلها ضعيفة وهشة أمام السيطرة على السلع والبضائع المهربة من وخارج ليبيا ، والنظم السياسية التي تتصارع على الحكم والنزاع تبلغ ٧ فئات حيث تبلغ مساحة مناطق السيطرة ٢٨٦ ألف كم٢ ، حيث يوضح شكل () النظم السياسية المسيطرة وهما القبائل الامازيغية وهما عبارة عن قبائل تسيطر على نسبة ٣.١ % من مساحة مناطق السيطرة وتتركز في غرب الساحل البحر المتوسط ، من أهم قبائلهم التي ذكروها هي قبيلة هوارة ومنها قبيلة مجريس وغريان ومصراتة وتاورغاء ومسلاتة. وتأتى كتائب الدفاع بنغازي تسيطر على مساحة لا تعدى ٠.٤ % من مساحة مناطق السيطرة ، وهي عبارة عن تجمع لمجموعة كتائب مسلحة كانوا ضمن كتائب الثوار الذين ساهموا في الإطاحة بنظام القذافي متواجدة في عدة مناطق في ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير. أما الجيش الوطني الليبي يسيطر على مساحة تبلغ ٦٦.٢ % من مساحة مناطق

السيطرة في ليبيا حيث يسيطر على وسط ليبيا وعلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط الليبي ، الجيش الوطني الليبي هو فصيل سياسي في ليبيا وكانَ يُعتبر سابقًا إلى حدٍ بعيد الجيش الوطني للبلاد حيثُ يتألّف من القوات البرية والقوات الجوية. أُسّس هذا الجيش من قِبل الحكومة الليبية بعد الحرب الأهلية التي اندلعت عام ٢٠١١. أما مجلس شورى المجاهدين فيسيطر على مساحة لا تذكر ٠.٠٥ % ، حيث يسيطر على مدينة درنة ، وهو عبارة عن تحالف لميليشيات إسلام سياسي تعلن أنها تريد تطبيق الشريعة الإسلامية في درنة وتكون عام ٢٠١٤ م . أما مجلس الرئاسي فيسطر على ١٧ % من مناطق السيطرة في ليبيا فتغطى النصف الغربي من الساحل الشمالي للبحر المتوسط ، وهي عبارة عن مؤسسة تنفيذية أسست في ليبيا بعد اتفاق وقع في ١٧ ديسمبر ٢٠١٥ تحت رعاية الأمم المتحدة بهدف وضع حد للحرب الأهلية الليبية الثانية .أما مناطق تحت القصف فهي تمثل ٩.٧ % من مناطق السيطرة والنزاع في ليبيا بالقرب من مدينة الغرباء في جنوب الغربي في ليبيا ، أما قبائل الطوارق فتسيطر على ٣.٣% من مناطق النزاع في ليبيا فهي تأخذ شكل شريط بالقرب من مناطق القصف

٤- انتشار ظاهرة غسيل الأموال:

تعد ظاهرة غسيل الأموال من أهم الأسباب المؤدية إلى التهريب في ليبيا ولفهم جميع جوانب ظاهرة غسيل الأموال يمكن دراسة العناصر التالية:

مفهوم غسيل الأموال:

هي عملية تحويل الأموال المتأتية من ممارسة أنشطة إجرامية إلى أموال تتمتع بصفة قانونية ، بهدف إخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، وتتكون عملية غسيل الأموال من الآتي:

١. **الغاسل** : وهو الشخص أو المؤسسة التي تحوز أو تمتلك هذه الأموال وتسعى إلى غسلها .

٢. **الغسول** : وهو المؤسسة أو المصرف الذي يقوم بالإجراءات المخالفة للقانون .

٣. **المغسول** : وهو عبارة عن الأموال أو المتحصلات أو غيرها المراد غسلها .

وتمر عملية غسيل الاموال ب٣ مراحل وهي:

١- **مرحلة التوظيف:** تعد من أكثر المراحل صعوبة للقائمين بعملية غسل الأموال لكونها تتطلب ايداع هذه الأموال والمتأتية من انشطة غير مشروعة في شركات مالية او مصارف أو مؤسسات ادخار بهدف أبعاد الشبه عن مصدرها.

٢- **مرحلة الترقيد:** يتم فيها إخفاء علاقة هذه الأموال بمصادرها غير المشروعة من خلال خلق مجموعة معقدة من العمليات المالية لتضليل أي محاولة كشف المصدر الحقيقي لهذه الأموال.

٣- **مرحلة الدمج:** وهى المرحلة النهائية من مراحل غسل الأموال حيث يعاد ضخ هذه الأموال في الدورة الاقتصادية كأموال نظيفة تتمتع بالصفة القانونية.

الأسباب المؤدية إلى ظاهرة غسيل الأموال:

١) البحث عن الأمان وإخفاء الشرعية على أموال هي في الأصل ذات مصدر غير مشروع قانونًا

٢) انتشار الفساد السياسي والإداري في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد السواء

٣) انتشار ظاهرة التهرب الضريبي .

٤) انتشار القروض السيئة السمعة التي تخفي وراءها الفساد والرشوة وسرقة أموال المصارف.

٥) تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة مما يفسح المجال أمام الخبراء المتخصصين والمحترفين للاستفادة من وجود بعض الثغرات التي تستطيع أن تنفذ منها هذه الأموال .

٦) تردد بعض الدول النامية بوضع التشريعات والضوابط لمواجهة عمليات غسل الأموال المتزايدة خشية أن يكون ذلك متعارضًا مع العولمة المالية وتحرير تحركات رؤوس الأموال.

الآثار الناتجة عن غسيل الأموال:

١- تؤثر عملية غسل الأموال على مجمل أداء مكونات الاقتصاد الكلي.

٢- تقود إلى الاستثمار في الأصول المحفوفة بالمخاطر.

٣- تؤثر عملية غسل الأموال على توزيع الدخل بين فئات المجتمع

٤- يؤدى إلى التهرب من دفع الضرائب وانتشار الفساد المالي والرشوة.

٥- التأثير على حركة المبادلات المشروعة والزج بأصحابها إلى التورط في العمليات الإجرامية.

٦- يؤدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية.

٧- وجود علاقة وثيقة بين الجاسوسية السياسية والاقتصادية وبين غسل الأموال.

٨- يساعد على رواج عمليات التهريب والاتجار في المخدرات.

٤- الإقتصاد الخفي(Hidden Economy) وتداعياته:

يعتبر الاقتصاد الخفي من الأسباب المباشرة المؤدية إلى زيادة ظاهرة التهريب، كما أنه يعد من الموضوعات الحديثة من حيث الدراسة ، وقد أجريت العديد من الدراسات لقياس حجمه وتقديره من الناتج المحلي في العديد من الدول المتقدمة والنامية سواء بطرق مباشرة او غير مباشرة (الهيتي، أحمد ،٢٠١٠) وللوقوف أكثر

على تفاصيل الاقتصاد الخفي وتداعياته يمكن دراسة العناصر التالية:

أ- **مفهوم الاقتصاد الخفي:** أشارت بعض الدراسات إلى مفهوم الاقتصاد الخفي: حيث ينصرف البعض على تعريفه بالناتج القومي غير المحسوب وينصرف البعض الأخر غلى تعريفه بأنه جميع الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية.
أما تعريفه بشكل عام :كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما لتعمد إخفائه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنه ، أو بسبب أن هذه الأنشطة المولدة له بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد[٥].

ب- **أسباب نمو الاقتصاد الخفي:** هناك العديد من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى نشؤ ظاهرة الاقتصاد الخفي ، وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى ، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الوطني، وتفشي ظاهرة البيروقراطية وتعقد الاجراءات الادارية التي ترتبط بهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ضعف الهيكل الضريبي وارتفاع مستوى الضرائب، تعتبر في مقدمة العوامل المؤدية إلى نشوء هذه الظاهرة ويمكن حصر أسبابها في النقاط التالية:

١- **انخفاض مستوى الدخل:** يعد انخفاض مستوى دخل الفرد أحد أهم الاسباب المؤدية إلى نشأة ونمو الاقتصاد الخفي ، خصوصاً إذا ما أتسمت دخول الأفراد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، مما يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية للإفراد وسوف يجد الأفراد أنفسهم مضطرون للعمل في الاقتصاد الخفي، حتى يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى معيشتهم وقد يدفعهم ذلك إلى تخفيض معدل استهلاكهم بنسبة اقل من معدل انخفاض دخلهم الحقيقي.

٢- **ارتفاع مستوى الضرائب:** تؤدي الضرائب المرتفعة إلى زيادة مؤشرات الاقتصاد الخفي في العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة، فعند تعرض الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي غلى الضرائب المرتفعة المفروضة عليها يزيد الحافز لدى الأفراد والشركات غلى التحول إلى الاقتصاد الخفي ، فبقد أثبتت الدراسات أن الاقتصاد الخفي ينمو في الدول النامية عندما تزيد الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية أما في أوربا ينمو الاقتصاد الخفي عندما تزيد الضرائب على

[٥] محمد ابراهيم طه السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة في مصر (١٩٩٧)

القيمة المضافة أما في الولايات المتحدة الأمريكية فغنه ينمو نتيجة فرض الضرائب على الدخل.

٣- **الأنظمة الإدارية و القيود الحكومية**

تعد المغالاة في فرض العقوبات والقيود الحكومية على الانتاج والأنشطة الاقتصادية يؤدي هذا الأمر للأسف إلى زيادة عمليات ومؤشرات الاقتصاد الخفي عن طريق التحايل والبحث عن ثغرات وممارسة انشطة خفية تحقق دخول غير اعتيادية.[٦]

وفي كثير من الأحيان تضطر بعض الدول إلى فرض نظام رقابي على الصرف الأجنبي للمحافظة على احتياطيها من النقد الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة في الطلب الأجنبي على المعروض(خاصة إذا تم تحديد سعر صرف لا يتناسب مع ظروف الطلب والعرض ولا يعكس القيمة الحقيقية أمام العملات الأخرى) مما يؤدي في النهاية إلى ظهور سوق موازية للنقد يستفيد م نها العديد من المتعاملين في النشاط الاقتصادي من خلال بيع حصصهم من النقد الأجنبي بغية تحقيق أرباح غير اعتيادية .

الخلاصة أن التشدد في القيود أو المغالاة فيها ينجم عنه نشؤ سوق موازية سواء كان ذلك في سوق النقد أو سوق السلع وبتالي أتساع رقعة الاقتصاد الخفي

٤- **ندرة السلع:** ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية والتلاعب في السلع التي توفرها الدولة والتي يفترض ان يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع المتعارف عليها كل ذلك يؤدي إلى زيادة حج الاقتصاد الخفي.

٥- **عجز الموازنة العامة للدولة:** تؤدي زيادة النفقات العامة للدولة على حساب الايرادات العامة احد العوامل المؤدية إلى نشؤ ظاهرة الاقتصاد الخفي ومن الطبيعي في هذه الحالة أن يتم تغطية هذه النفقات من مصادر داخلية أو خارجية، مما يعني زيادة الأعباء والمتاعب على كاهل الدولة والتي قد تلجأ إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة على المواطنين، وفي كلتا الحالتين تخلق حافزاً لدى الممولين للتهرب من دفع الضرائب.

٦- **دور المشروعات الصغيرة:**

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد الخفي ، وذلك بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة وهو ما يساعد بالفعل في عملية التهرب الضريبي ولهذا السبب فان أي محولة

[٦] احمد ابولسين – المرجع السابق ذكره– ص٤٥

لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه إفلاس العديد من المشروعات الصغيرة بسبب أنها تعمل في الخفاء.

ج- **أنواع الإقتصاد الخفي:**

❖ **الاقتصاد الخفي المشروع:** ويمكن تصنيف الاقتصاد الخفي غلى نوعين :

الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعا وخدمات مشروعة ولا تخالف قوانين وأنظمة الدولة كأنشطة بحد ذاتها ولكنها غير معلنة ومجهولة بالنسية للدولة، ويتولد عنها دخول غير معلنة ومجهولة بالنسبة للدولة.

❖ **الاقتصاد الخفي غير المشروع:**

يقوم على أنشطة اقتصادية يمكن تصنيفها لثلاث أقسام وهي (مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة و ينتج سلع وخدمات غير مشروعة ومخالفة لقوانين العمل) ويعد الاقتصاد الخفي غير المشروع من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة التهريب لأنه يقوم على أنشطة اقتصادية مخالفة لأنظمة وقوانين الدولة و ينتج سلع وخدمات غير مشروعة ومخالفة لقوانين العمل ويمكن توضيحه بصورة أفضل:

أ- **الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير مشروعة:**

تشتمل على الأنشطة التي تجرمها قوانين دول العالم مصل تهريب المخدرات، وتهريب السلع المحظورة وبيع السلع المسروقة بالإضافة إلى تهريب الأموال.

ب- **الأنشطة المخالفة لأنظمة وقوانين الدولة:**

تشمل الأنظمة المخالفة للوائح التي تضعها الدولة كأنشطة القمار والرشوة وأنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الاجنبي، وغيرها.

ج- **الأنشطة المخالفة لقوانين العمل:**

يدل في دائرتها العمالة المخالفة لبعض شروط العمل كالعمر وأوقات العمل وقد أطلق عليه مسمى الاقتصاد الرمادي وهي المنطقة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي، وهو يشتمل على عمليات محرمة قانونا ،إلا أنها تمارس بشكل علني وشرعي، فضلاً عن عدم دفع مستحقاتها الضريبية للدولة.

يساهم الاقتصاد الخفي فيما بين (١.٣% و١٦.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا) في حين أشارت دراسة (مركز بحوث العلوم الاقتصادية ،٢٠١٣) إلى أن الاقتصاد الخفي يشكل نسبة حوالي ٤٠%

من الناتج القومي غير النفطي لدولة ليبيا عام ٢٠٠٩م.

٥- **الهجرة غير الشرعية:**

تعد الهجرة غير الشرعية سبب رئيس لظاهرة التهريب في ليبيا خاصة أنها تدخل ليبيا عبر الحدود ومن خلال المسالك غير الشرعية ولإلقاء نظرة أكثر على الهجرة غير الشرعية في ليبيا نجد أن ليبيا اعتمدت على المهاجرين لسد الهوة في القوة العاملة،حيث حوّل النزاع الهجرة إلى مسألة كبيرة ومعقدة ومتعددة الأطراف:

أ-**الفترة قبل عام2011 :** عمل عدد كبير من العمال الأجانب في وظائف لم يسعَ الليبيون إلى العمل فيها، إلا أن الكثير من هؤلاء العمال غادروا البلاد نظراً لانعدام الأمن .وفي ظل استمرار النزاع وغياب دولة فعالة، شهدت ليبيا ارتفاعًا في الهجرة غير المنتظمة وغير الموثّقة، إذ تشكل ليبيا مقصدًا ونقطة عبور في آن واحد.

ب- **عام٢٠١٧:** على الرغم تراجع نسبة الهجرة منذ عام 2017استغل المهرّبون والميليشيات الفراغ الأمني على الحدود لتهريب المهاجرين من الشرق الأوسط وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء إلى داخل ليبيا، بحسب بيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تحوي ليبيا حوالى 669176مهاجر و 193581 ، شخص مشرد داخليًا و 382222 عائد ويتألف معظم المهاجرين القادمين من البلدان المجاورة على غرار مصر والنيجر وتشاد من المهاجرين الاقتصاديين الذين ينوون العمل في ليبيا.

أما بالنسبة إلى المهاجرين القادمين من غرب أفريقيا، من المرجح أن تشكل ليبيا نقطة عبور بالنسبة إليهم .ومنذ عام 2014، ازداد عدد الأشخاص الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عن طريق ليبيا وعلى الرغم من غياب بيانات دقيقة في هذا الصدد، أصبح تهريب المهاجرين قطاعًا بقيمة ملايين الدولارت.

أسباب قلة الهجرة غير الشرعية العابرة لحدود ليبيا في الآونة الأخيرة

.منذ عام 2017 ، وبفضل تمويل الاتحاد الأوروبي لدعم خفر الساحل الليبي في حراسة البحر المتوسط واعادة الأفراد إلى بلادهم، وتراجعت نسبة الهجرة. في الواقع، انخفض عدد المهاجرين الراسين على السواحل الإيطالية بنسبة ٨١ في المئة في النصف الأول من عام ٢٠١٨ بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الذي قبله.[٧]

[٧] المصدر: دراسة البنك الدولي ٢٠١٩

صورة (١) خفر السواحل ميناء الزاوية تنقذ ٩٠٠ مهاجر في ١٦ يونيو ٢٠١٦م

(picture: official Coast Guard Facebook page)

٦- المخدرات:

تؤثر تجارة المخدرات بشكل مباشر وغير مباشر على ظاهرة التهريب في ليبيا وتبرز تجارة و تهريب المخدّرات كأخطر تهديد يواجه الشمال الغربي لأفريقيا متمثل في الجزائر وتونس وليبيا حيث يتم اعتبارهما نقطة عبور لتجّار المخدّرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى.

فالمخدرات تشكل تهديد كبير للاقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية و الأمنية الخطيرة، فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالاقتصاد الوطني، بحيث أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط و السلاح و هذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة غسيل الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع. وفي الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى غسيل الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات حسب التقرير السنوي لمركز مراقبة المخدرات في العالم فإن خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار بالمخدرات في شمال إفريقيا كان يعتمد على ثلاث محاور :

المحور الأول: يمر من أكبر المدن المغربية الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط (طنجة، الحسيمة، الناضور) في اتجاه سبتة و مليلية السليبتين الواقعتين على شواطئ هذا البحر.

المحور الثاني: يمر عبر الجزائر و تونس عبر الحدود البرية بين دول المنطقة المغاربية.

المحور الثالث: (دول ساحل جنوب صحراء إفريقيا) ويقول التقرير أيضا أنه منذ سنة ١٩٨٠ احتل تجار المخدرات المغاربة موقعا متميزا في إفريقيا على مستوى ترويج

الكوكـــايين. بعـــدما أصـــبحت عصـــابات المخـدرات بأمريكـا الجنوبيـة تـزود الشـبكات المغربيـة النشـيطة عـن طريـق الشـبكات الغانية و النيجرية.[٨]

تأثير تجارة وتهريب المخدرات في المغرب على ليبيا:

تعد دراسة قضية تهريب المخدرات وشبكات توزيعهـا فـي المغـرب هـو انعكـاس علـى مـا تتضمنه هذه القضية من معضلة أمنية كان لها تأثيرا على واقع العلاقات بين المغرب وجيرانها في فترة ما بعد الحرب الباردة، فمشكلة الحدود البرية وإغلاقها كان نتيجة اجتماع عدة عوامل كانت المخدرات أحد بنودها، فالمغرب باعتباره أحد أكبر منتجي مادة المخدرات في إفريقيا، خلق حساسية بينه وبين جيرانه، فالجزائر وليبيا وتـونس عـانوا مـن ويـلات شـبكات تهريـب المخدرات القادمة من الغرب قبل غلق الحدود و تشـير التقـارير إلـى أن أغلـب الكميـات المحجـوزة مـن المخـدرات تـتم فـي المنـاطق الغربية.[٩]

٧- سكان الحدود المحليين:

يعتبـر السـكان الـذين يعيشـون فـي المنـاطق الحدوديـة الواقعـة فـي الجـزء الجنـوبي عناصـر محوريـة فـي سـيرورات مرقبـة وتـأمين الحـدود، خاصـة فـي الظـرف السياسـي والأمنـي الـراهن، الـذي سـيطرت عليـه الأزمـات الليبيـة والماليـة. ورغم أنهم يظهرون اختلافات مرتبطة بالتاريخ والجغرافيـا والثقافـة والاتنولوجيـا فـإنهم مـع ذلـك يملكون بعض السمات المشتركة.

العوامـل التـي سـاعدت سـكان الحـدود علـى ممارسة أنشطة التهريب:

أ- عـزلتهم التـي لا تعـود فقـط إلـى المسـافات الجغرافيـة التـي تفصـلهم عـن السـلطة المركزية ومراكز اتخاذ القرار، ولكن أيضا بحكـم بعـدهم عـن الأقطـاب الاقتصـادية ومشاريع البنية التحتية.

ب-نـتج عـن هـذه العزلـة الشـعور بتـأخر فـي مجال التنمية البشرية والاقتصادية، ويترافق أيضـا مـع شـعور بعـدم مسـؤوليّة المؤسسـة الحكوميـة وفروعهـا الجهويـة، والتـي كـانوا ينتظـرون منهـا أن تكـون محرّكـا لسياسـة إنمائية.

ج- لتعويض ما اعتبر أحيانا وصمة عار، فإن السكان المحليين طـوروا منـذ فتـرة طويلـة اقتصـادا بـديلا يرتكـز علـى القطـاع الـلا شكلي والتهريب.

---

[٨] الحامدي عبدون :أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية علـى الجزائـر، رسـالة ماجسـتير ،جامعـة محمد بوضياف٢٠١٥،ص٩٦.

[٩] الحامدي عبدون :أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية علـى الجزائـر، رسـالة ماجسـتير ،جامعـة محمد بوضياف٢٠١٥،ص٩٦.

د- ويعتمد مثل هذا النظام على شبكات محلية والتي تكون أحيانا من العصابات الحقيقية تدمج سكان المناطق الحدودية في هذا النشاط .ولعلّ ما يسهل هذه الوضعية هو وجود تقارب عشائري وعائلي درجة من القربى بين العشائر والعائلات داخل المناطق الحدودية، وذلك بغض النظر إذا كانت هذه الحدود مراقبة أو مغلقة إذا اقتضى الأمر ذلك.

رد فعـل السـلطات الحكوميـة تجـاه أنشـطة التهريب التي تمارسها سكان الحدود:

وعلى الرغم من هذه الأنشطة المنحرفة بالنسبة إلى المخطط الجبائي والاقتصادي، فإن هذه الأنشطة اعتبرت لفترة طويلة بالنسبة إلى السلطات الحكومية وسيلة لتحقيق التوازن والدعم الاجتماعي والاقتصادي، ولذلك كانت تسمح بها .إن الأزمات الجهوية(الاقليمية) التي ظهرت خلال الأربع سنوات الأخيرة أحدثت اضطرابات داخل هذا الاقتصاد المحلي والموازي، مما أدى إلى غلق بعض الحدود والمراقبة المتزايدة لعمليات التهريب والتجارة غير الشرعية، وذلك لأسباب أمنية، هذا مع خطر ظهور استياء متزايد للسكان المحليين ضد الدولة بسبب غياب التنمية.

النتـائج المترتبـة علـى ممارسـة هـذه الأنشطة على معدلات الأمن:

إنّ انعكاسات مثل هذا التطور قد تكون خطيرة على الأمن، لأنها يمكن أن تؤدي من ناحية إلى زيادة عدم الثقة تجاه قوى الأمن ورفض التعاون معها، ومن ناحية أخرى إلى دعم" لوجستي"، وحتى ولاء من طرف بعض السّ كان تجاه مهرّبي البضائع الخطرة أو إلى المجموعات الإرهابية المتمركزة في هذا المجال .إن زرع هذه المجموعات وتسهيل عبورها على امتداد الحدود يمكن أن يخلق نوعا من الحلقة المفرغة .وفي الواقع، فإنّ انعدام أمن دائم داخل هذه المناطق الريفية يمكن أن يزيد من ظاهرة العزوف عن العمل الفلاحي، وبالتالي يعمّق هشاشة ال نسيج الاقتصادي والاجتماعي، مما يضعف أكثر فاكثر ولاء السّ كان المتضررين باتجاه نفوذ الدولة وسلطتها.

٨- أسباب اقتصادية وإدارية تؤدي إلى ظاهرة التهريب:

يمكن حصر أهم الأسباب التي تعمل على توسع وانتشار ظاهر تهريب الموارد الاقتصادية في الآتي:

١. نقص فرص العمل لعدم وجود أي خطط او برامج لاستيعاب القوة العاملة والباحثين على

العمل وتنسيق مسبق في مخرجات التعليم وعدم قدرة السوق على استقبال القوة العاملة.

٢. يعتبر الجهاز الإداري وعدم كفاءة النظام الإداري وانتشار الفساد من أهم أسباب انتشار البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات ، حيث إن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن ، وأن فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد المرفوض و المدمر.

٣. تعتبر مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ، وأنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة ، من اهم الاسباب التي تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية و العمل في التهريب ، وكل ذلك يؤدي إلى تشتيت مقدرات الأفراد وتبديد طاقتهم وبالتالي عدم إخلاصهم للعمل أو إتقانهم له ما يؤثر سلبا على المجتمع والدولة من جميع النواحي

٤. تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية ، والتي تدفع الأفراد الى الحيل القانونية[١٠].

ثالثاً : مسالك ظاهرة التهريب :

أ- أهم مسالك التهريب بين ليبيا وتونس

ب-أهم مسالك التهريب بين ليبيا ومصر

د- مسالك التهريب مع دولة النيجر والسودان وتشاد

==========

أ- **أهم مسالك التهريب بين ليبيا وتونس**

انتشرت ظاهرة التهريب تنتشر بشكل واسع في منفذ رأس جدير البري ووازن الحدودي مع الدولة التونسية فيقدر حجم السلع المهربة سنويًا بـ ٢ مليار دولار ضمن سلع مختلفة وأساسية تشمل الوقود، الملابس، المعدات الكهربائية، الخضروات، الفواكه.... إلخ.

مما أنعكس سلبًا على الحياة في المدن المجاورة للحدود التونسية بغلاء الأسعار للسلع الأساسية وفقدانها من السوق وانتشار السوق الموازية لبيعها والحصول عليها فظهرت تهريب المحروقات تنشط نحو تونس.

ج- أهم مسالك التهريب بين مصر وليبيا:

يتم التهريب خلالها من منفذ الحدودي ومن خلال الدروب الصحراوية وبالتحايل والرشاوى عبر المنفذ أو عن طريق البحر فهي عملية تدار على مدار الساعة بتدفق وتنوع السلع المهربة ورواجها بين الطرفين فجاهزية الحدود من الناحية الجغرافية والواعرة والمفتوحة مثل غرب واحة سيوة ومناطق الغرود وبحر الرمال ساهمت في التشجيع على انتشار هذه

[١٠] معهد التخطيط، مرجع سبق ذكره

الظاهرة وزيادة أرباحها باستخدام أحدث الوسائل والاستفادة منها كوسائل اتصال حديثة التي تعمل بالأقمار الصناعية، أن الجهود المبذولة من قوات حرس الحدود لإحباط الكثير من عمليات التهريب تجاوز المعقول ويتطلب تعاون دولي في ذلك فالكميات التي تم ضبطها لا تمثل أكثر من ١٠% من حجم السلع المهربة ويرجع ذلك إلى استخدام الجهات الضبطية المنافذ الرئيسية فقط وعدم استخدامها أجهزة حديثة لضبط ومراقبة الحدود كنظم المعلومات الجغرافية وغيرها من وسائل المراقبة عن بعد بشكل كبير .

د- مسالك التهريب مع دولة النيجر والسودان وتشاد:

بينما الوضع يختلف كثيراً بالنسبة للحدود الجنوبية والجنوبية الغربية، إذ لا مطالب مباشرة لليبيا إزاء تشاد أو النيجر أو مالي إلا أن التداعيات المترتبة على عدم سيطرة ليبيا على حدودها أصبحت تمثل هاجساً ليس لتلك الدول المحيطة بليبيا.

ومن مسالك التهريب بين ليبيا والسودان "طريق دنغولا" :

الذي يربط فزان بالبلدة السودانية التي يحمل الطريق اسمها، ويُستخدم هذا الطريق من قبل مهربي الأسلحة الواردة من ليبيا وفي عمليات تسليم من الحكومة السودانية إلى الميليشيات الليبية- بما فيها كتائب التيدا من الكفرة في عام ٢٠١١.

تعتبر مسالك التهريب بين ليبيا وتشاد والسودان من أكثر الأماكن رواجًا لظاهرة التهريب ورغم التعاون الأمني السابق بين البلدان المتجاورة في هذه الحدود والتي تهدف إلى تأمينها ومكافحة الحركات السالبة خلالها من الاتجار بالبشر، والجرائم العابرة للحدود، والإرهاب، والسلع الاقتصادية الأساسية كانت نتائجها غير فعالة نظرًا للواقع الجغرافي وطبيعة التضاريس لتلك المناطق الحدودية، فهي لم تكن الأوضاع فيها أقل سوءاً كالحدود الشرقية والغربية، بل إن الحدود الجنوبية لليبيا كانت دائماً خارج نطاق السيطرة الحكومية المركزية منذ القدم الذي كان يعتمد على نفوذ وسيطرة القبائل في تلك المناطق للتعامل معها وإدارتها، فأصبحت المناطق الحدودية الجنوبية خارج نطاق السيطرة بشكل كامل، والواضح أن العامل الأمني هو الدافع الرئيس للاهتمام الليبي بشأن الحدود.

رابعاً ظاهرة تهريب المشتقات النفطية الليبية:

لدراسة تهريب النفط الليبي يجب التركيز على النقاط التالية:

❖ نبذة عن النفط الليبي.

❖ تهريب المشتقات النفطية إلى الحدود الجنوبية لليبيا.

❖ تهريب المشتقات النفطية من تونس إلى ليبيا والعكس

نبذة عن النفط الليبي.

يعتبر النفط الليبي العمود الفقري للاقتصاد الليبي والدخل الأساس لعموم الليبيين ففي السنوات الأخيرة ساهم النفط بدور سلبي بتدخل قوات إقليمية ودولية في شئون البلاد وتأجيج الصراع من أجل الفوز باستثمارات نفطية وإنتاجه وتصديره بالسيطرة السياسية على قرار البلاد.

مدى ارتباط النفط بالاقتصاد الليبي :

يعد أي خلل يستهدف إنتاج النفط الليبي أو تصديره سينعكس سلبًا على الاقتصاد وقدرة السكان على العيش وتوفير السلع الأساسية لقد كان لظاهرة تهريب النفط وبالتحديد المحروقات دور كبير وواضح من خلال الحدود في الجزء الغربي والشمال الغربي مع الحدود التونسية ولقد اختصت بعض المناطق أن تكون منطلق بتهريب هذه الظاهرة "زواره، الزاوية، صبراتة" حيث كان لقرب هذه المناطق من الحدود الغربية الدور أكبر في تهريب هذه المحروقات نحو تونس ويعد بذلك مختلف الوسائل عن طريق صهاريج خاصة بحمل الوقود أو عن طريق بعض السفن المستخدمة في تهريب هذه المحروقات نحو إيطاليا ومالطا.

الخسائر المالية للاقتصاد الليبي نتيجة تهريب النفط:

قدّرت منظمات حقوقية قيمة الأرباح بملياري يورو نتيجة البيع في دول الجوار لليبيا، وذكر التقرير أيضا أن التهريب الممنهج للوقود، تسبب أيضا في تمرير البنزين والديزل إلى ليبيا بشكل سري من دول الجوار، ويباع بكميات فلكية، وتشير التقارير إلى أن الكميات المهربة نحو تونس من المحروقات سنويا تتراوح ١٢- ١٥ مليون برميل عبر المنافذ الرسمية فقط، أما المنافذ الغير رسمية تفوق ذلك بكثير فمثلاً في سنة ٢٠١٢-٢٠١٦ سخرت أغلب الصهاريج الفلاحية المستخدمة في جلب المياه إلى نشاط غير عادي نحو تهريب المحروقات عبر المنفذ السري "ظهرة الخس" وقد تعد الأمر ذلك إلى تهريب النفط الخام عبر وسائل دولية وجماعات تمتهن ذلك من أجل الحصول على النفط بأرخص الأسعار هذا مما يجعل ليبيا تخسر ملايين الدولارات سنويًا[١١] بسبب ظاهرة تهريب وسرقة النفط الخام ومشتقاته أن سيطرة بعض الجماعات المسلحة على منافذ تهريب النفط وتوزيعه كانت أكبر مشاكل إدارة الدولة بهذا القطاع في أغلاق الموانئ النفطية مثلاً ٢٠١٤ زاد من نزيف الاقتصاد الليبي

[١١] مصطفي صنع الله، المؤسسة الليبية للنفط، تصريح إعلامي، ٢٠١٦، طرابلس، النشرة اليومية، ٢٠١٦/٦/١١.

لتقدر خسائر القطاع بسبب أزمه أغلاق الموانئ أكثر من ١٣٠ مليار دولار[١٢].

تنتج ليبيا حالياً نحو مليون برميل يومياً مقابل ١.٦ مليون برميل قبل ٢٠١١، فعوائد هذه الثروة تعتبر قليلة قياسا بالزمن وبأسعاره، وانعكس ذلك واضحا في البنية التحتية والتنمية البشرية ولا تسجل رقما معتبرا لا في مستوى مؤسساتها التعليمية ولا الصحة ولا في مجال الصناعة، فحتى في أبسط الحاجيات الغذائية ظل كل ذلك مرتهنا بالاستيراد دون الإنتاج ومما زاد الضغط على الموارد الاقتصادية والسلع **(التهريب المنظم)** والانقسام السياسي الذي ازدادت حدّته في العام ٢٠١٨ وتنافس الحكومتان في ليبيا على الموارد النفطية في البلاد، إضافة غلى تداخل الجغرافيا مع النفوذ الجهوي لدى بعض المدن والمناطق في ليبيا، وتسعى الباحثة لتحديد مقياس مناسب لتقدير الكميات المهربة من المحروقات اليومية والسنوية خلال الدراسة الميدانية والاستبيان الذي سيتم توزيعه على العاملين في المعابر البرية بين مصر وتونس .

تهريب الوقود إلى الحدود الجنوبية لليبيا :

صورة (٢) الشاحنات المستخدمة في التهريب بين ليبيا وتشاد

[١٢] النشرة السنوية للمصرف الليبي المركزي، ايرادات الدولة،٢٠١٥، منشورات المصرف ،ص ١-٦

المصدر: جيروم توبيانا وكلاوديو غراميزي: ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد السودان ليبيا مشكلة التبو. _توسع تهريب النفط إلى الجنوب بشكل كبير جداً منذ العام ٢٠١١ على مستوى البلاد، حيث يولد تهريب الوقود عائدات سنوية تقدر بنحو ٢ مليار دولار، في حين لا تتوافر أرقام جهوية، ومن المنطقي تقدير أن حوالي خمس هذه المبيعات غير المشروعة تتم في الجنوب، ولقد حظى الوقود بدعم كبير في ليبيا، حيث يكلف الليتر ٠.١٥ دينار ليبي – أي ٠.١٢ دولار بسعر الصرف الرسمي، وأقل من ٠.٠٢ بسعر صرف السوق السوداء الذي يستخدم من قبل المهربين، وبما أن جيران ليبيا الجنوبيين يدفعون نحو دولار لليتر، فإن هناك أرباح كبيرة تجمع من تهريب وإعادة بيع الوقود.

شكل (٤) طرق التجارة والتهريب بين مصر والسودان وليبيا وتشاد

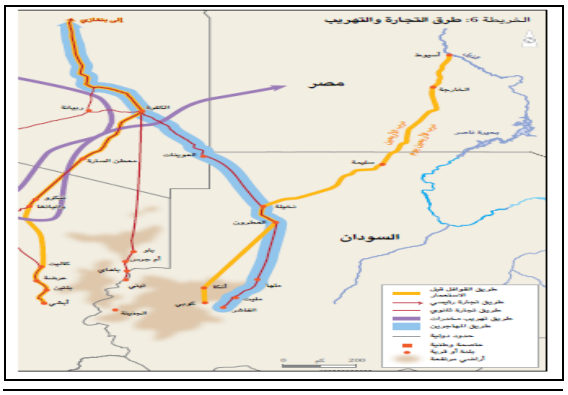

المصدر: جيروم توبيانا وكلاوديو غراميزي: ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد السودان ليبيا مشكلة التبو.

تهريب المشتقات النفطية من تونس إلى ليبيا والعكس

أثار قرار بناء جدار عازل بين ليبيا وتونس جدلا واسعاً بين سكان المدن التونسية الواقعة على الحدود الليبية والذين يعتمدون منذ فترات طويلة على التهريب كمصدر عيشهم سواء للبنزين أو جميع المحروقات إلى جانب كافة السلع الغذائية وغيرها.

حيث يوجد سوق كبير في بنقردان تباع فيه كل المواد المهربة من ليبيا يقصده كل التونسيين خاصة المقبلين على الزواج حتى من العاصمة التونسية، وإن حوالي ٤٢ % من اقتصادهم مبني على التهريب سواء من ليبيا أو الجزائر.

ومن الأثار السلبية لبناء هذا الجدار بالنسبة لقضية التهريب بين تونس وليبيا:

تختلف تأثيرات بناء الجدار على الجانبين الليبي والتونسي، ومن البديهي بأن يكون التأثير ايجابي على ليبيا وسلبي على تونس وينضح ذلك من النقاط التالية:

ت-بالنسبة للجانب الليبي:

للجدار العازل الذي أقامته تونس على طول حدودها مع ليبيا آثاره الإيجابية في مراقبة الحدود لمنع تسلل المسلحين وللحد من عمليات تهريب السلاح والسلع المختلفة .

على الرغم من أن تونس هي من قامت ببناء هذا الجدار العازل داخل أراضيها إلا إن ما تجنيه من آثار إيجابية أقل مقارنة بالجانب الليبي ,وبل ترتب عليه إشكاليات عدة لتونس ليست فقط اقتصادية خاصة بالمدن في مناطقها الحدودية التي تقتات على عمليات التهريب ,بل كذلك تكلفته المادية الكبيرة ,وكذلك نتج عنه إشكاليات للرعاة في المناطق الرعوية ,واقتصاصه لأراضي زراعية خاصة من أصحابها ,هذا فضلا عن آثاره البيئية التي تتعلق بالمياه التي أودعت بالخندق والتي لها آثارها على البيئة الصحراوية ,وعلى **مخزون** المياه الجوفية بالمنطقة خاصة بكونها مياه مالحة.[١٣]

وجاءت أبرز ردود الفعل من قبل الجانب التونسي نتيجة لبناء الجدار العازل إلى جانب التشديدات والقرارات التي قامت بها السلطات الليبية:

شهد منفذي رأس جدير ووازن الذهبية الحدوديين بين ليبيا وتونس في الفترة الأخيرة احتجاجات ومظاهرات وأعمال شغب ومنع للمسافرين الليبيين من العودة إلا بعد السماح بعودة أعمال

[١٣] حواء أحمد المطردي: الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية مجلة البحوث الأكاديمية العدد ١٣،ص٦٥٠.

التهريب. كما تسبب منع تهريب الوقود إلى تونس في أزمة وازدحام للسيارات أمام محطات الوقود في المدن والمناطق التونسية القريبة من الحدود الليبية.

أما عن آثاره الايجابية بالنسبة لتونس:

فهو قد يكون قلل من تسلل العناصر الارهابية للأراضي التونسية ومن ثم قلة معدل ارتكاب الجرائم الارهابية في تونس في السنوات التي تلت بناء الجدار .وللاضطلاع أكثر عن البضائع المهربة بين تونس وليبيا حيث يمكن الاستدلال عليها من خلال قيمة البضائع المحجوز عليها في المنافذ البرية بين تونس وليبيا، حيث يشير الجدول (٢) غلى استفحال ظاهرة التهريب وترسيخها بين البلدين خاصة بعد عام ٢٠٠٠م حيث بلغت قيمة البضائع المهربة والمحجوزة عام ٢٠٠٥م (٤.٣مليون دينار تونسي) ثم زادت هذه القيمة في عام ٢٠٠٩م إلى (٥.٢مليون دينار تونسي)

جدول (٢) قيمة البضائع المهربة بين تونس وليبيا والمحجوزة في وحدات الحدود التابعة لإقليم الحرس الوطني في مدنين

العام	القيمة (بالألف دينار)
١٩٨٨	٤٦٠.٨
١٩٨٩	٨٩٨.٢
١٩٩٠	١٨٨٩.٢
١٩٩١	٣.٨٢٩.٥
١٩٩٢	٣.٥٤٣.٥
١٩٩٣	٢.٧٥٣.١
٢٠٠٥	٤.٣٠٦.١
٢٠٠٦	٥.٠٩٤.٨
٢٠٠٧	٣.٥٩٤.٦
٢٠٠٨	٤.٤٣٠.٦
٢٠٠٩	٥.٢٤١.١
٢٠١٠	٤.٢٧٨
٢٠١١	٩٤٢.٨
٢٠١٢	٤٤٦٠

المصدر عن كمال العروسي: كتاب التجارة الموازية والتهريب(١٩٨٨-٢٠١٢) في الفضاء الحدودي التونسي الليبي عن تونس. الادارة

العامة للحرس الوطني إقليم الحرس الوطني في قطاوين منطقة رمادة وذهبية والمرطبة،نوفمبر ٢٠١٢

شكل (٥)البضائع المهربة المحجوزة من وحدات الحدود التابعة لإقليم الحرس الوطني في مدنين

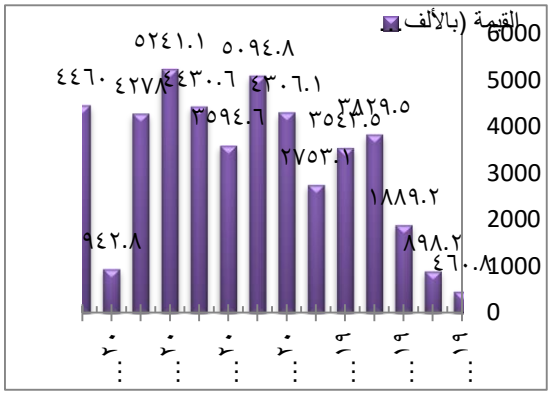

يتضح من الجدول () والشكل ()

- بعد الثورة الليبية زادت وتيرة احتكار المواد الغذائية والأدوية وتهريبها إلى الدولة الليبية وأخذت شبكات التهريب أشكالا عديدة ومتطورة سعيا لتلبية متطلبات السوق الليبي مما أثر سلبيا على السوق التونسية حيث قل العرض وزاد الطلب وارتفعت الأسعار أيضاً تم ملاحظة الآتي:
- انخراط بعض المضاربين وتجار الجملة وأصحاب مخازن التبريد في منظومة الاحتكار مما يعني أن لهم صلات بشبكات التهريب ، حيث وصل بعض المهربين والوسطاء للتعامل المباشر مع الفلاح.
- اختصت مجموعة من المهربين في المواد الغذائية ومادة الحليب ومشتقاته معتمدة على شاحنات صغيرة وسريعة مموهة اسمها تحت مواد انشائية.
- ازدهر ما يسمي تجارة الليل وهي عبارة عن حركة الشاحنات ليلا نحو معبري رأس جدير وذهبية طوال الليل دون انقطاع، هذه الشاحنات غالبا ما تكون محملة بالسلع والمنتجات الزراعية وقطعان الماشية.
- نتج عن ظاهرة التهريب خاصة من تونس إلى ليبيا عامل ايجابي بالنسبة للدولة التونسية تمثل ذلك في إنعاش الاقتصاد التونسي وعامل سلبي في ارباك السوق خاصة في قاعدة العرض والطلب مثال ذلك أنه أجبر الحكومة التونسية على توريد خراف من رومانيا لتعويض حالة النقص في السوق خاصة البترل ومشتقاته وسد حاجة المواطنين التونسيين في عام ٢٠١٢.
- أما بالنسبة للجانب الليبي فقد أثرت بشكل إيجابي عن طريق سد حاجة السوق الليبي من المنتجات الفلاحية والسلع الغذائية.

جدول (٣) قيمة المحجوزات من البضائع المهربة من ليبيا وإليها (بالألف دينار تونسي)

المعابر	٢٠١٠	%	٢٠١١	%	٢٠١٢	%	مجمـــــوع ٢٠١١ – ٢٠١٢	المجمـوع العام
رمادة	٥٧٩.٩	٢٧	٦.٢	١	٣٨٧.٣	١٩	٣٩٣.٣	٩٧٣.٤
ذهبية	١٣٤٣.٨	٦٣	٤٦٣.٧	٤٧	٧١٥.٤	٣٤	١١٧٩.١	٢٥٢٢.٩
المرطبة	٢٢٠.٦	١٠	٥٢٠.٣	٥٢	٩٧٨.٤	٤٧	١٤٩٨.٧	١٧١٩.٣
ج قيمـــــــــة المحجوزات	٢١٤٤.٣	١٠٠	٩٩٠.٢	١٠٠	٢٠٨١.١	١٠٠	٣٠٧١.٣	٥٢١٥.٦
النسبة المئوية%	--	--	--	--	--	--	٥٩	١٠٠

المصدر عن كمال العروسي: كتاب التجارة الموازية والتهريب(١٩٨٨-٢٠١٢) في الفضاء الحدودي التونسي الليبي عن تونس. الادارة العامة للحرس الوطني إقليم الحرس الوطني في قطاوين منطقة رمادة وذهبية والمرطبة،نوفمبر ٢٠١٢

نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع قيمة المحجوزات بعد الثورة التونسية وهذا يدل على ارتفاع مستوى المنظومة الأمنية التونسية ولكن ما يهم دراستنا أن جميع المنافذ البرية يتم ضبط فيها كميات كبيرة مهربة من مقدرات الاقتصاد الليبي إلى تونس فضلاً عن البضائع التي لم يتم القبض عليها واحتجازها والتي دخلت تونس بطرق ومسالك غير شرعية، أيضا نلاحظ من الجدول أنه منذ عام ٢٠١١م زاد المعدل الأمني في هذه المعابر والدليل بأن المحجوزات من البضائع زاد من ٢١٤٤.٣الف دينار تونسي عام ٢٠١٠م إلى ٢٢٨١.١ألف دينار تونسي عام ٢٠١٢م ليصل إجمال ما تم حجزه من بضائع مهربة من ليبيا عبر الثلاثة معابر ٥٢١٥.٦ألف دينار تونسي منذ عام ٢٠١٠حتى عام ٢٠١٢م ، ويعد معبر ذهبية هو أكثر المعابر التي تم حجز فيها بضائع مهربة من ليبيا وصلت قيمتها ٢٥٢٢.٩ألف دينار تونسي، ملاحظة هامة أيضا على مستوى المعابر نجد أن قيمة المحجوزات زادت في معبر المرطبة من ٢٢٠.٦ ألف دينار تونسي عام ٢٠١٠م إلى ٩٧٨.٤ ألف دينار تونسي عام ٢٠١٢م أما باقي المعابر

فنجد أن قيمة المحجوزات قلت هذا وان دل فانه يدل على تحول مسالك التهريب إبان الثورة الليبية من نقاط العبور التقليدية إلى مسالك هامشية وغير شرعية وذلك لسببين وهما : البعد عن المواجهات الحربية بين الأطراف المتناحرة في ليبيا ، والسبب الثاني هو الهروب من مقاومة حرس الحدود لهذه البوابات. وعلى كل حال فأن قيمة المحجوزات التي تم ذكرها في الجدول السابق لا ترتقي لمعدل قيمة المحجوزات التي وصلتها في التسعينات بحوالي ٢١.٥٦١ ألف دينار تونسي عام ١٩٩٣م حيث تم تهريب في ذلك الوقت العديد من الآلات الزراعية من ليبيا إلى تونس.

جدول (٤) جرد في المحروقات المهربة إلى ليبيا ووسائل النقل المستعملة

البضائع المهربة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	العدد الاجمالي
بنزين (أيام الثورة)	------	٧٥٥	--------	٧٥٥

المصدر عن كمال العروسي: كتاب التجارة الموازية والتهريب(١٩٨٨-٢٠١٢) في الفضاء الحدودي التونسي الليبي عن تونس. الادارة العامة للحرس الوطني إقليم الحرس الوطني في قطاوين منطقة رمادة وذهبية والمرطبة،نوفمبر ٢٠١٢

.يجدر الاشارة بأن تهريب البنزين التونسي إلى ليبيا ظهر لفترة وجيزة ابان الثورة الليبية حيث حالت المعارك الحربية بين الأطراف المتنازعة دون التزود بالنفط الليبي، أما السيارات التي تم حجزها ومهربة فبلغت أعدادها حوالبي ٩٤ سيارة خلال ثلاث سنوات وهو مؤشر يدل على زيادة معدلات التهريب لمقدرات الاقتصاد الليبي أيضاً يدل على نشاط مكثف للقوات الأمنية التونسية مما يجبر المهربين لاتخاذ مسالك أخرى بعيداً عن المراقبات والدوريات الأمنية.

تبرز أهمية الجرد والاحصاء للبضائع المهربة إلى ليبيا أو منها في نوعية السلع أكثر من أحجامها ، حيث مجرد المشاهدة المباشرة، يمكن أن نقدر أن أحجامها أكبر كثيرا مما تظهره السجلات الرسمية، ولعل ذلك ناتج عن استفادة شبكات التهريب من تواطؤ بعض العاملين في الفضاء الحدودي لتمرير السلع عبر نقاط العبور في أوقات معينة كما أن آلاف الليبيين العائدين إلى بلادهم يعبرون الحدود يومياً بسياراتهم محملة بكميات كبيرة من البضائع الاستهلاكية.

خامساً: النتائج المترتبة على انتشار ظاهرة تهريب المشتقات النفطية

١- **حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية:** يؤدى التهريب إلى **حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية** ، حيث أثبتت الدراسات

وجود العلاقة بين التهريب وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي والمافيا الدولية ، فضلا عن توفير الدعم المالي لشراء السلاح اللازم لحدوث الانقلابات والتمرد والحروب الأهلية.

٢- انقطاعً في التيار الكهربائي لفترات طويلة: نتيجة لتهريب المواد البترولية تشهد أجزاء كبيرة من البلاد **انقطاعًا في التيار الكهربائي** لمدة تصل إلى ١٠ ساعات في اليوم بسبب النقص في التوليد والمشاكل في الشبكة. ويحمل النقص المزمن في إمداد الكهرباء أث اً ر ســـلبيًا عميقًـــا علـــى الأنشـــطة الاقتصادية والعائلات والخدمات العامة. وينتج هذا الإمداد الضعيف بالكهرباء عن الأضرار التي تسبب بها النزاع وتراكم أعمال الصيانة، بسبب انعدام الأمن بشكل أساسي.

٣- التأثير على النمو الاقتصادي: تشير أغلب الدراسات أن النمو الاقتصادي يتأثر بحجم ونوعية السلع المهربة فهو يؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي من خلال زيادة الإيرادات الضريبية التي تساهم في تغطية مصاريف الإنفاق العام من خلال التالي:

أ- تراجع حجم الضرائب المحصلة: مما يؤدى إلى تراجع الإيرادات التي تؤدى إلى إخفاق تنفيذ سياسات الدولة، في خلق مشاريع جديدة ذات قيمة مضافة.

ب-يؤثر في استقرار القرار السياسي: تجاه مما يعطي مؤشرات غير صحيحة لظاهرة البطالة والتضخم الاقتصادي.

ج- انتشـــار ظـــاهرة التهريـــب يمنـــع إدارة التخطـيط الاقتصـادي لرسـم سياسـات صـحيحة: وذلـك تجـاه الاقتصـاد وذلـك لعـدم السـيطرة علـى أغلـب البيانـات الصـحيحة "اقتصـاديات الظـل" وتحديـد فرص نمو الاقتصاد[١٤].

د- اعطـاء معلومـات وإحصـائيات مضـللة وغيـر دقيقـة خاصـة عـن الإمكانيـات الاقتصـادية الحقيقيـة للدولـة و المجتمـع ممـا يـؤدي إلـى سـوء تخصـيص المـوارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي ، وكذلك سوء إعادة توزيعه.

هـ- تشكل مصدرا لتسرب العملة الاجنبية: اتسـاع حجـم المنخـرطين فـي انشـطة التهريب خصوصا بالنسبة للعمالة الوافدة فان هذا يعني ان تحويلاتهم الى الخارج من العملات الصعبة سوف تكون غير خاضعة للرقابة فتشكل مصدرا لتسرب العملة الاجنبية بعيدا عن سيطرة وبيانات السلطات النقدية الرسمية

٤- التأثير على الخدمات العامة[١٥]: تعمل ظاهرة تهريب الموارد الاقتصادية في تحجيم قدرة

---

[١٤] فاطمة مختار محمد، اقتصاديات الظل، مجلة الدليل للدراسات الأدبية، العدد ١٦، القاهرة، ص ١١١.

[١٥] حول سایاسات دمج الاقتصاد غير المنظم بالاقتصاد المنظم راجع سيمون كومانـدز ، الاطـار الحكـومي لاقتصـاد الظـل ، مناقشـات الطاولـة المسـتديرة حـول

الدولة على تلبية متطلباتها سواء من توفير السلع الأساسية أو تقديم خدمات مباشرة أو غير مباشرة للسكان ويحدث ذلك بسبب عدم قدرة الدولة في توفير هذه السلع والخدمات مقابل إيرادات متدنية ونمو اقتصادي بطئ مما يساهم في ارتفاع معدلات الضريبة وتدهور نوعية الخدمة العامة للمواطن، وتدني الاستثمار وتهالك البنه التحتية والانتقال إلى مفهوم الخصخصة وهيمنة القطاع الخاص التي تتحكم في خدمات السكان بطرق مبالغ فيها وانتشار ظاهرة البطالة والدخول في الاقتصاد الغير منظم.

٥- ضيق وقلة فرص الاستثمار: امام اتساع حجم اعمال التهريب فان فرص الاستثمار والتوظيف بالنسبة للمدخرات الوطنية الباحثة عن هذه الفرص في النشاط الرسمي تصبح ضيقة لأنها اصلا تكون غير قادرة على منافسة النشاط الاقتصادي الذي يحظى بميزة التهرب الضريبي وتحقيق ارباح المرتفعة ، اي نكون بهذا قد عاقبنا الانشطة الاقتصادية الرسمية الملتزمة بالقانون.

٦- تنامي مشكلة الاقتصاد غير الرسمي:

حيث يقدر الاقتصاد غير الرسمي نسبة على الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٤٠% ، وعلى الرغم من مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في علاج الكثير من الأزمات المترتبة على السياسات الاقتصادية إلا أن له آثار سلبية عديدة على الاقتصاد من أهمها: الممارسات غير القانونية ذات الأثر المباشر على الدخل والإنتاج وصعوبة تطبيق أدوات السياسات الاقتصادية في توجيه الموارد ، فضلاً على أن تنامي الاقتصاد غير الرسمي يعتبر مؤشراً هاما من مؤشرات التخلف.[١٦]

تاسعاً : نتائج وتوصيات البحث:

- **تعددت أسباب ظاهرة التهريب خاصة في ليبيا في الآونة الأخيرة لأسباب عديدة :**
  - ❖ مشكلات سياسية: مثل(الثورة الليبية فبراير ٢٠١١م و الأحداث السياسية الأخيرة)
  - ❖ مشكلات أمنية: مثل (الانفلات الأمني – الجرائم الارهابية – ضعف السيطرة على المنافذ الحدودية ، الهجرة غير الشرعية ، تجارة المخدرات)
  - ❖ مشكلات اقتصادية: عديدة مثل (انتشار ظاهرة غسيل الأموال – الاقتصاد الخفي وتداعياته)
  - ❖ مشكلات اجتماعية: مثل (ظاهرة الفقر ونقص الموارد– مشكلات سكان الحدود المحليين)

[١٦] محمد عبد الله امحمد شامية: الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أغسطس ٢٠١٦م.

- **للجدار العازل بين تونس وليبيا آثار سلبية وإيجابية على الجانبين الليبي والتونسي كالآتي:**
- أثر سلبيا على تونس حيث ترتب عليه إشكاليات عدة لتونس ليست فقط اقتصادية خاصة بالمدن في مناطقها الحدودية التي تقتات على عمليات التهريب ,بل كذلك تكلفته المادية الكبيرة , وكذلك نتج عنه إشكاليات للرعاة في المناطق الرعوية ,واقتصاصه لأراضي زراعية خاصة من أصحابها ,هذا فضلا عن آثاره البيئية التي تتعلق بالمياه التي أودعت بالخندق والتي لها آثارها على البيئة الصحراوية ,وعلى **مخزون** المياه الجوفية بالمنطقة خاصة بكونها مياه مالحة.[١٧]
- **<u>أما عن آثاره الايجابية بالنسبة لتونس:</u>**
- **فهو قد يكون قلل من تسلل العناصر الارهابية للأراضي التونسية ومن ثم قلة معدل ارتكاب الجرائم الارهابية في تونس في السنوات التي تلت بناء الجدار.**

- قلت قيمة المحجوزات المضبوطة في المعابر بين تونس وليبيا أعقاب ٢٠١٢ ،هذا وان دل فانه يدل على تحول مسالك التهريب إبان الثورة الليبية من نقاط العبور التقليدية إلى مسالك هامشية وغير شرعية وذلك لسببين وهما : البعد عن المواجهات الحربية بين الأطراف المتناحرة في ليبيا ، والسبب الثاني هو الهروب من مقاومة حرس الحدود لهذه البوابات.
- دخول مواد جديدة في سوق التهريب بين تونس وليبيا وذلك بعد ثورتي البلدين ابتداء من عام ٢٠١١، ومن هذه المواد الجديدة الحليب ومشتقاته والذي بلغت قيمة البضائع المهربة منه ٦٠ لتر عام ٢٠١١م
- ظهر تهريب البنزين التونسي إلى ليبيا ظهر لفترة وجيزة ابان الثورة الليبية حيث حالت المعارك الحربية بين الأطراف المتنازعة دون التزود بالنفط الليبي

عاشراً : قائمة المصادر والمراجع:

١- عبد الله احمد شامية، الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض ،٢٠١٦ص٦

[١٧] حواء أحمد المطردي: الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية مجلة البحوث الأكاديمية العدد ١٣،ص٦٥٠.

٢- الحامدي عبدون ،أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بوضياف٢٠١٥.

٣- الحامدي عبدون :أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، رسالة ماجستير ،جامعة محمد بوضياف٢٠١٥.

٤- حواء أحمد المطردي: الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية مجلة البحوث الأكاديمية العدد ١٣،ص٦٥٠.

٥- حواء أحمد المطردي: الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية مجلة البحوث الأكاديمية العدد ١٣،ص٦٥٠.

٦- حول سایاسات دمج الاقتصاد غير المنظم بالاقتصاد المنظم راجع سيمون كوماندز ، الاطار الحكومي لاقتصاد الظل ، مناقشات الطاولة المستديرة حول اقتصاد الظل في سوريا www.balaolnaonlin.net

٧- عسفر بن صالح الغامدي، الندوة العلمية (تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية) التحديات الأمنية التي تواجه الدول عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،٢٠٠٩

٨- فاطمة مختار محمد، اقتصاديات الظل، مجلة الدليل للدراسات الأدبية، العدد ١٦، القاهرة، ص ١١١.

٩- فاطمة مختار محمد، اقتصاديات الظل، مجلة الدليل للدراسات الأدبية، العدد ١٦، القاهرة.

١٠- محمد ابراهيم طه السقا: الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة في مصر (١٩٩٧)

١١- محمد عبد الله امحمد شامية: الاقتصاد الليبي الواقع وسبل النهوض، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،أغسطس ٢٠١٦م.

١٢- مصطفي صنع الله، المؤسسة الليبية للنفط، تصريح إعلامي، ٢٠١٦، طرابلس، النشرة اليومية، ٢٠١٦/٦/١١.معهد التخطيط، مرجع سبق ذكره

١٣- منصف وناس: تأمين الحدود في فضاء ٥ + ٥، سُبل التّعاون والانعكاسات، المركز الأورو مغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

١٤- النشرة السنوية للمصرف الليبي المركزي، ايرادات الدولة،٢٠١٥، منشورات المصرف ،ص ١-٦